بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **الاقتصاد الأفغاني يقترب من الانهيار مع تزايد الضغوط لتخفيف العقوبات الأمريكية**
- **باكستان قد تحضر القمة الديمقراطية الأمريكية**
- **المشرعون الأمريكيون يتحدون الصين من خلال الاجتماع مع مسؤولين في تايوان**

التفاصيل:

الاقتصاد الأفغاني يقترب من الانهيار مع تزايد الضغوط لتخفيف العقوبات الأمريكية

نيويورك - مع اقتراب البلاد من حافة الانهيار، يتدافع المجتمع الدولي لحل معضلة محفوفة بالمخاطر سياسيا وقانونيا؛ كيف يمكن الوفاء بالتزاماته الإنسانية دون دعم النظام الجديد أو وضع الأموال مباشرة في أيدي طالبان؟ وفي الأسابيع الأخيرة، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتقديم 1.29 مليار دولار إضافية كمساعدات لأفغانستان واللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة. لكن المساعدات لا يمكن أن تفعل الكثير لدرء كارثة إنسانية إذا استمر الاقتصاد في الانهيار، كما يحذر خبراء الاقتصاد ومنظمات الإغاثة. وقال عبد الله الدرداري، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان: "لا يمكن إدارة أي أزمة إنسانية من خلال الدعم الإنساني فقط". وقال "إذا فقدنا هذه الأنظمة في الأشهر القليلة المقبلة فلن يكون من السهل إعادة بنائها لتلبية الحاجات الأساسية للبلاد. إننا نشهد تدهورا سريعا لا عودة منه". وفي ظل الحكومة السابقة، مثلت المساعدات الخارجية حوالي 45% من نسبة 25% من ميزانية البلاد، وتمول 75%من ميزانية الحكومة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم. ولكن بعد استيلاء طالبان على السلطة، جمدت إدارة بايدن احتياطيات البلاد الأجنبية البالغة 9.5 مليار دولار وتوقفت عن إرسال شحنات الدولار الأمريكي التي اعتمد عليها البنك المركزي الأفغاني. ويقول خبراء الاقتصاد إن حجم وسرعة الانهيار يعدان واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية التي شهدتها أي دولة في التاريخ الحديث. وفي الشهر الماضي حذر صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد من المقرر أن ينكمش بنسبة تصل إلى 30% هذا العام. وبحلول منتصف العام القادم، يمكن أن يغرق ما يصل إلى 97% من السكان الأفغان تحت خط الفقر، وفقا لتحليل أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد دفعت بكثير من الناس الذين كانوا يعيشون يداً بفم إلى الحافة.

سرعان ما استولت حركة طالبان على السلطة ولكنها لم تول اهتماما كافيا لكيفية الحكم وما الذي تحكم به. وبدلا من ذلك، كان قادتها حريصين على أن يشغلوا أنفسهم بالوزارات، وتجاهلوا تماما الكيفية التي تسيطر بها أمريكا والغرب على اقتصاد البلاد.

باكستان قد تحضر القمة الديمقراطية الأمريكية

الفجر الباكستانية - أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الجمعة القائمة النهائية للدول المدعوة لحضور قمة الديمقراطية التي تستضيفها واشنطن يومي 9 و10 كانون الأول/ديسمبر وتشمل القائمة باكستان. ويقول مراقبون دبلوماسيون في واشنطن إنه من المرجح أن تشارك باكستان في القمة الافتراضية التي تضم 110 دول، لأنها ستعزز جهودها لإعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت حليفاً وثيقاً حتى وقت قريب. وقال مصدر دبلوماسي: "رئيس الوزراء عمران خان، الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليو 2019، سيلقي كلمة في القمة أيضاً، إذا وافقت باكستان على المشاركة". يمكن للمدعوين تأكيد مشاركتهم بحلول نهاية الأسبوع المقبل. ويقول مراقبون إن باكستان قد تتشاور مع الصين قبل الإعلان عن مشاركتها حيث أثار قرار الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة تايوان بدلاً من بكين غضب الصين. وقالت وزارة الخارجية الصينية في وقت سابق هذا الأسبوع إنها "تعارض بشدة" الدعوة. وقال المتحدث باسم الوزارة تشاو ليجيان للصحفيين في بكين: "تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية تذهب فقط لإظهار أن الديمقراطية مجرد غطاء وأداة لها لتعزيز أهدافها الجيوسياسية، وقمع الدول الأخرى، وتقسيم العالم وخدمة مصالحها الخاصة". ويقر مراقبون في واشنطن بأن الدعوة تضع باكستان في موقف صعب لأنها تخشى أيضاً منح الهند حرية التصرف من خلال الانسحاب من القمة. وتشعر باكستان بالقلق من نفوذ الهند المتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2011، عندما تسبب وجود أسامة بن لادن في أبوت

آباد في توتر علاقات إسلام أباد مع واشنطن. ومن جنوب آسيا، دعت الولايات المتحدة الأمريكية الهند وباكستان لكنها أبقت بنغلادش خارج تلك الدول. كما تمت دعوة نيبال أيضاً، على الرغم من خروج سريلانكا. ويقول مراقبون إن الدعوات تظهر أن المصالح الأمريكية في المنطقة لعبت دوراً رئيسياً في وضع قائمة الضيوف لثلاثة مدعوين - الهند وباكستان ونيبال - وهي دول حدودية مع الصين وتريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على علاقات ودية معهم لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد. على ما يبدو، أقنعت المصالح الاستراتيجية واشنطن بتجاهل المخاوف بشأن الديمقراطية أثناء دعوة هذه الدول الثلاث إلى القمة. كما هو متوقع، فإن أفغانستان التي تديرها طالبان خرجت أيضاً. وتريد واشنطن من كابول تشكيل حكومة شاملة وإجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية كبرى، إذا أرادت اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية. كما تم استبعاد روسيا من القمة، على الرغم من أن كلا من الصين وروسيا من القوى العالمية الكبرى. بما يقرب من 1.40 مليار شخص، تعد الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، تليها الهند بما يقرب من 1.34 مليار شخص. وتعد روسيا أكبر دولة حتى الآن، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 17 مليون كيلومتر مربع. كما تعد الصين أيضا رابع أكبر منطقة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وخرجت دولتان كبيرتان في الشرق الأوسط - تركيا وإيران - من القمة رغم دعوة العراق. أذربيجان، التي لديها نزاع على الأرض مع أرمينيا خرجت أيضاً، على الرغم من دعوة أرمينيا. أذربيجان لديها نظام استبدادي، كما هو الحال مع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأخرى. المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خرجتا من القائمة أيضاً، على ما يبدو لكونهما مملكتين، على الرغم من وجود المملكة المتحدة، نظام الملكية الدستورية، موجودة على القائمة.

غالبا ما يتحدث خان عن تحويل باكستان إلى دولة كالمدينة المنورة، لكنه لا يزال يروج لمفهوم الديمقراطية الغريب عن الإسلام. ففي الإسلام، الله وحده هو المشرع، بينما الإنسان في الديمقراطية يشرع وهذا هو الشرك.

المشرعون الأمريكيون يتحدون الصين من خلال الاجتماع مع مسؤولين في تايوان

إن بي سي - وصل خمسة مشرعين أمريكيين إلى تايوان اليوم الخميس للاجتماع مع مسئولين حكوميين متحدّين تحذيرا من بكين بالابتعاد عن الجزيرة الديمقراطية المتنازع عليها بشدة. وكتبت النائبة إليسا سلوتكين، من ولاية ميشيغان، على تويتر: "عندما انتشرت أخبار رحلتنا أمس، تلقى مكتبي رسالة صريحة من السفارة الصينية، تطلب مني أن ألغي الرحلة". "أكبر مورد لصناعة السيارات من الرقائق الدقيقة هنا في تايوان، لذلك فإن قضايا سلسلة التوريد ستكون بالتأكيد على قائمة جدول الأعمال". وفي وقت لاحق، أطلع مكتب سلوتكين شبكة "إن بي سي نيوز" على مقتطفات من رسالة قال إنه تلقاها من السفارة يوم الأربعاء. ولم ترد السفارة على الفور على طلب التعليق. وضم الوفد المكون من الحزبين الذي وصل يوم الخميس، برئاسة رئيس لجنة شؤون المحاربين القدامى في مجلس النواب مارك تاكانو، ديمقراطي من كاليفورنيا، أعضاء اللجنة الزملاء سلوتكين والممثلين كولين ألريد، والنائب عن تكساس ونانسي ميس، الجمهورية صربسكا، بالإضافة إلى النائب سارة جاكوبس، ولاية كاليفورنيا، وفقاً لرويترز، التي أبلغت عن الرحلة لأول مرة. أدى الدعم الأمريكي للجيش التايواني والارتقاء بالعلاقات غير الرسمية مع تايوان في السنوات الأخيرة إلى توتر العلاقات الأمريكية الصينية. تطالب الصين بتايوان وليس لديها علاقات رسمية مع الدول التي تعترف بالجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي كدولة مستقلة. نتيجة لذلك، لا تعترف الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بتايوان، ولا تحتفظ بسفارة هناك. ومع ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بترقية علاقاتها مع تايوان على مدى السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك من خلال اتفاقية قنصلية، واستمرار الدعم لأمن تايوان وزيارات المسؤولين الأمريكيين. وأدت رحلة سابقة قام بها أعضاء في الكونجرس إلى رد الصينيين بمناورات عسكرية بالقرب من تايوان. الموقف الأمريكي تجاه علاقة الصين مع تايوان هو موقف "غموض استراتيجي"، وهو مصمم لترك مسألة كيفية رد واشنطن على أي هجوم أو حصار صيني على تايوان مفتوحاً. قال الرئيس جو بايدن في اجتماع مجلس سي إن إن في تشرين الأول/أكتوبر إن الولايات المتحدة الأمريكية ستدافع عن تايوان ضد أي هجوم، لكن البيت الأبيض أوضح بسرعة أنه لا يوجد تغيير في السياسة الأمريكية.

إن أمريكا تختبر صبر الصين وتضع خطوطا حمراء، وهو ما ستجد الصين صعوبة في تجاوزه. وما لم تغير الصين سلوكها السلبي وتعتمد إرادة سياسية لتحدي أمريكا، فإن أمريكا سوف تستمر في الضغط عليها أكثر وأكثر.